الحمل على الجوار وأثره في التوجيه النحوي في كتب الحجة في القراءات السبع

عمار نعمه نغيمش

جامعة القادسية - كلية التربية

الخلاصة :

يتناول هذا البحث ظاهرة الحمل على الجوار في كتب الحجة في القراءات السبع إذ وازن الباحث بين هذه الكتب بحثا عن هذه الظاهرة التي وجدها في كتبهم ، فحاول بن يربط بين ما قالته المدونة النحوية ، وما ذكرته هذه الكتب ؛ ذلك أن هذه الكتب قد أخذت ما هو مستقرّ في التراث ، فطبقته على القراءات القرآنية وحاول البحث أن يبرز ما قاله الموجهون ، ولاسيما ما ذكره أبو علي الذي لم يؤمن بالحمل على الجوار من خلال ما وجهه من نصوص ، الأمر الذي جعله ينأى عن ذلك بالاعتماد على تأويل النصوص أو حملها على المعنى .

والواقع أن البحث حاول أن يبين أن ثمة قراءات هي في أصلها محمولة على التوهم وغيرها .

المقدمة :

حظيت دراسة القراءات القرآنية باهتمام علمائنا الأقدمين لما تتضمنه من الأوجه النحوية المتعددة ، ولما تضعه بين دارسي اللغة والنحو من وجوه الاستشهاد المختلفة ، ومن هذه الكتب : كتب الحجة في القراءات السبع ، لذا وسمت بحثي بـ ((**الحمل على الجوار وأثره في التوجيه النحوي في كتب الحجة في القراءات السبع**)) ، وهذه الكتب هي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) وحجة القراءات لأبي زرعة(ت: بعد ٤٠٣هـ) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ) .

إن الناظر في هذه الكتب مجتمعة يجدها تذكر أوجهاً نحوية متعددة للقراءات السبعة، اعتمد فيها المؤلفون على القواعد النحوية المقررة عند النحاة فبرزت عندهم هذه الأوجه المحتملة ، حتى أصـــــبحت ملمحاً مميزاً عند من ألف في القراءات ، لذا حاولتُ أبراز أثر

القاعدة النحوية في توجيه المؤلفين المذكورين سلفاً في أثناء عرضهم لهذه القراءات .

وقد اختصرتُ في هذا البحث على موضوع الحمل على الجوار ، وقد أخذتُ نماذج من القراءات فأبرزتُ ما ذكره المؤلفون .

مدخل :

لقد اعتد النحاة بظاهرة الحمل فاستعملها استعمالاً واسعاً حرصاً منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطردة ، وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص ، ويعتمدوا هذا الأمرُ على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق ، وقد تركت هذه القواعد آثاراً عميقة في التراث النحوي ، فكانت فكرة الحمل عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد ، محاولة منهم لإرجاعها إلى أقرب قاعدة تناسبها عن طريق التأويل[١] .

لذا اهتدوا إلى عدة صور لتحقيق هذا الغرض مثل : الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، والحمل على الجوار ، والمعروف عن الحمل على الجوار أنه : ((أن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتصال ، فيكون جر الأولى بسبب العامل وجر الثانية لا بعامل ولا بسبب التبعية ، كجر التوابع ، بل إنهما يكون بسبب الاتصال والمجاورة[٢] وهو ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من كلمات[٣]

والواقع أن لفظة الجوار في النحو ، وفي مؤلفات إعراب القرآن وقراءاته في مواضع كثيرة يعسُر على القارئ الوقوف على دقائقها ، وما يدور في فلكها ؛ لأنها منثورة في هذه المؤلفات من غير تبويب أو تقعيد[٤] .

وقد ذكره سيبويه ، إذْ قال : ((وقد حملهم قرب الجوار أن جروا :هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ونحوهُ ، فكيف ما يصح معناه ؟))[٥] .

وقد عقد ابن جني عنواناً سماه بـ(إذا جاور الشيءُ الشيءَ دخل في كثير من أحكامه)، قال فيه : ((ويدلك على أن الشيءَ إذا جاور الشيءَ دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة))[٦] .

وذكر في الخصائص أن الجوار في كلام العرب يكون على قسمين أحدهما : تجاور الألفاظ الذي يقسم على المتصل والمنفصل[٧] .

وقد وردت عدّة قراءات مجرورة تعامل معها مؤلفو كتب الحجة في القراءات على أن فيها حملاً على الجوار* بحسب ما تقتضيه الصناعة النحوية ، والكلمة في أصلها وردت مرفوعة أو منصوبة فعندما تقرأ بالجر تؤول على أن فيها حملاً على الجوار بلحاظ القرب من الكلمة السابقة .

وردت قراءات وجهها الموجهون على أنّ فيها حملاً على الجوار من ذلك أنّ كلمة (زرع) قرئت بالجر [٨] في قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ ﴾ ﴿ الرعد /٤﴾ قد علق ابن خالويه على أنّ من جر ((رده على قوله : ((مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ)) [٩] وفي هذا الكلام نظر ؛ لأنّ الزرع لا يكون من الجنات ، وهذا يعني أن الذي أنكره أبو عمرو – كما يأتي بيانه – إنما هو على القياس.

في حين يؤيد أبو علي ما ذهب إليه أبو عمرو إذ قال : ((فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب ؛ كأنّه : جناتٌ من أعناب ، ومن زرع ، ومن نخيل ، والدليل على أن الأرض إذا كان فيها النخل ، والكرم ، والزرع سميت جنة قوله : ﴿ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ ﴿ الكهف/ ٣٢ ﴾ ، فكما سميت الأرض ذات الأعناب ، والنخيل ، والزرع : جنة ، كذلك يكون في قول من قرأ : (وجناتٌ من أعناب وزرعٍ و نخيل) أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب فتكون الجنة من هذه الأشياء ، كما كانت منها في الآية الأخرى ...))[١٠]، فأبو علي يريد بذلك رأي أبي عمرو ، أي : من زرع ، وبناءً على ذلك أنّ الكلام محمول على اللفظ لا على المجاورة .

إنّ ثمة شيئاً يؤيد رأي أبي عمرو – وهو أقرب من غيره للغة – وهو أنّ الزرع لا يكون له ساق ، أي : عشب فلا يكون له ساق وجذع ، والجنات لا تكون زرعاً فحسب ، فدلالة كلمة جنة ليست زرعاً فحسب ، بل : حنطة ، وشعير فلابد للجنات من أشجار ، أعني : جنات أعناب أو نخيل ، وهذا ما يؤيده حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((ما من مؤمن يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة))[١١] ، فالغرس

للأشجار والزرع لما لا ساق له ، ويرد استدلال أبي علي أنّه قال : (وبينهما زرع) ولم يقل فيهما ، فعلى رأيه أن يكون بين الجنتين ، فجعل الزرع خارجاً عن حدود الجنتين ، فهما مستقلان بينهما زرع ، والزرع هو الذي يثني الجنتين، فلو كان منهما لكانت جنة واحدة فقول ابن خالويه – في البداية – مؤيد لما قلنا ، فوضع الزرع بينهما والظاهر أن الدلالة المعجمية لجنة عند أبي عمرو أنها ذات أشجار فهو أقربهم رأياً للجنة ، والشيء الذي يذكر أنّ أبا زرعة يعطي المشكل نفسه عند أبي علي، قال ابن زنجلة : ((حملوا الزرع ، والنخيل على الأعناب ، وحجتهم في ذلك على أنّ الأرض إذا كان فيها النخل ، والكرم ، والزرع سميت جنة قوله : ﴿ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ ، فكما سميت الأرض ذات النخل والزرع جنة كذلك يكون في قراءة من قرأ : (وجنات من أعناب وزرعٍ ونخيلٍ) أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب)) [١٢] ، فرأي أبي زرعة – أيضاً – يحمل القراءة على اللفظ لا على الجر ، فالصناعة قادتهما إلى المعنى ، فنص أبي عمرو يضعف قراءة الجر فكان على أبي زرعة توضيفه فلا سبيل إلى جر زرع إلا بالجوار ، إذ قال : ((وزرعٌ ونخيل بالرفع ، وحجتهم ذكرها العباس، فقال : سألت أبا عمرو : ((كيف لا تقرأ وزرع بالجر ؟)) قال : الجنات لا تكون من زرع ، فذهب أبو عمرو إلى أن الزرع وما بعده مردود على قوله : (قِطع) كأنه قال : في الأرض قطع متجاورات ، وفيها جنات ومنها زرع ونخيل))[١٣].

أما مكي فيحمل الكلام على الجوار ، فرأيه أصح من البقية ، فالصناعة – كما ذكر- قادت أبا علي وأبا زرعة إلى مخالفة الدلالة ونص أبي عمرو الذي أكد أنّ الجنات لا تكون من زرع ، جاء في الكشف : ((عطفوها على (أعناب) ، فهو أقرب إليه من (قطع) و(رضوان) نعت))[١٤] .

والملاحظ على مقولة القرب والعبد عند مكي أنها صناعة نحوية أو أولوية للإتباع إلى الأقرب ، فالأقرب .

إنّ ما ذكر من وجه عند مكي ذكره سيبويه ، والمبرد ، والنحاس ، قال سيبويه:((وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقضي معنىً ، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول

قد وقع بزيد ، كما كان خشنتُ بصدره وصدر زيد وجه الكلام حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء اقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقصُ معنىً سَوَوْا بينهما في الجر كما يستويان في النصب))[١٥].

قال المبرد : ((وإنّما اختاروا أعمال الآخر ؛ لأنه أقربُ من الأول ألا ترى أنّ الوجه أن تقول : خشنت بصدرك ، وصدر زيد ، فتعمل الباء لأنها أقرب))[١٦].

والخلاصة : أن الموجهين صاروا بين مشكلين ، فإمّا أنْ يقولوا : إنّه محمول على الجوار ، وهذا يعني توهم ، القراءة على أن القراءة سنة متبعة ، ومروية عند الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فمن شروط القراءة أن تكون صحيحة والمشكل الثاني هو القاعدة النحوية ، فهم يحققون شرطاً واحداً من شروط القراءة – هنا- وهو موافقة العربية ولو بوجه ، فهم بحثوا عن هذا الشرط فحققوه وإن خالفها من وجه آخر على إن الزرع لا يكون من الجنة ....الخ . ومثل ذلك ما قيل في (حور) التي قرئت بالجر في قوله تعالى : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ ﴿الواقعة/١٧-٢٢﴾ .

فقد ذهب ابن خالويه إلى الجر على الجوار في هذه القراءة ، إذ قال : ((... والحجة لمن خفض أنّه أشركهن في الباء الداخلة في قوله : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾ (١٧) بكأس من معين ، وبحور عين ، ولم يفرق بين أن يطاف به وبين أنْ يطوف بنفسه))[١٧].

فقد جعل الحور – هنا- مطوفاً بهن عليهم كالأكواب والأباريق والكأس والذي يرجح ذلك أنّهن لسن إنسيات ، فقد يطاف عليهم بهن أما أبو علي فيحمل الجر على ((قوله : ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ﴿١٢﴾ ، التقدير : أولئك المقربون في جنات النعيم ،وفي حور عين ، أي مقارنة حور عين أو معاشرة حور عين ، فحذفت المضاف))[١٨].

فكلامه يشعر القارئ أنّه كالخبر الثاني ، أي : وفي حور عين ، فكأنّه قال : في جنات النعيم في حور عين ، وهو أقوى من عطفهن على أكواب لدفع التطواف بهن، وإن أوله مكي بذلك في قراءة الجر عن قطرب ، إلا أن (فيه) الداخلة على جنات للمكان الحقيقي ، والمقدر على حور بالمكان المجازي معبراً عنه بالمصدر المحذوف مقاربة أو معاشرة . ولعل

عدم تأويل هذا المصدر أبلغ في الكلام ، إذ يجعلهم وسط حور عين ، أي : في حور عين وهو يشير إلى ما أولوا ، ولا يختلف أبو زرعة [١٩] - في رأيه - عن أبي علي ، فكلاهما خرج القراءة على أنها حمل على المعنى لا على الجوار .

أما مكي فيعطي وجهين فيها ، ويتضح أنّ رأيه الأول مطابق لما قال أبو علي جاء في الكشف : ((أنه عطفه على (جنات النعيم) ، والتقدير : أولئك المقربون في جنات النعيم ، وفي حور عين ، أي : وفي مقاربة حور ثم حذف المضاف ...))[٢٠].

أما الوجه الثاني فنقله عن قطرب قال فيه : ((وأجاز قطرب أنْ يكون معطوفاً على الأكواب ، والأباريق فجعل (الحور) يطاف بهن عليهم ، ولا ينكر أنْ يكون لأهل الجنة لذة في الطواف عليهم بالجور ، والرفع أحب إليّ لأن الأكثر عليه، ولصحة معناه)) [٢١] . فكلام قطرب مشابه لما ذكره ابن خالويه

ولا تخلو قراءة الجر من إتباع بالمجاورة بسبقها بخمسة مجرورات في اعني: أكواب ، وأباريق وكأس ، وفاكهة، ولحم ، الأمر الذي رجح الحمل على الجر من الحمل على المعنى.

وقد استحب مكي الرفع والتطواف بالحور عليهم ، وجعلهن ماكثات لديهم او طائفات بأنفسهن ، وهذا التأويل جاء من الصناعة النحوية ، فقد ورد الجر ، والرفع في القراءة، فيتناول بهذه الأوجه المذكورة .

والملاحظ على أبي علي أنّه ينأى بعيداً عن العطف على ولدان ويذكر أنه رجح المعنى على الصناعة .

ومثل ذلك ما قرء بالجر في قوله (خضر)[٢٢] ، قال تعالى : ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ ﴿الإنسان /٢١﴾ .

قال ابن خالويه : ((والحجة لمن خفض أنّه جعل (الخضر) نعتاً للسندس ، وجعل (الإستبرق) عطفاً على سندس))[٢٣].

بيد أنّ أبا علي يذهب الى الصناعة النحوية في هذا التخريج : إذ إنّه ((أجرى (الخضر) وهي جمع على (السُندس) ؛ لما كان المعنى أنّ الثياب من هذا الجنس...))[٢٤].

والحق أنّ رأي ابن خالويه أقوى من رأيه على حين أنّ أبا علي أبرز مهارات التأويل .

أما الحال عند مكي فإنّه يذكر ثلاثة أوجه الأول منهما فيه دليل واضح على وجود الحمل على الجوار في العربية ، والقرآن ، جاء في الكشف : ((وحجة من خفض (خضراً) أنّه جعل وصفاً (سندس) وبعّده بعض النحويين ؛ لأنّ (الخضر) جمع، و (السندس) واحد ...))[٢٥].

أما الرأي الثاني الذي ذهب اليه فالهدف منه تحقق المطابقة التي هي من شرائط (الوصف) ، إذ قال : ((وقد قيل : إنّ (السُندس) جمع سندسة ، فتحسن صفته بـ(خضر) على هذا ...))[٢٦].

واحتج برأيه الثالث على أن (السُندس) اسم جنس ، جاء في الكشف : ((وقيل إنّه إنّما جاز ؛ لأنّ (السُندس) اسم جنس فهو من معنى الجمع ...))[٢٧].

ويرد عليه أنّ (اسم الجنس) يعامل معاملة المذكر كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ ﴿ البقرة /٧٠﴾ ، والدليل على أن اسم الجنس مذكر قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ ﴿النمل /١٨﴾ .

ولو كان اسم جنس لذكره الأزهري – وهو رجل معجمي ، فذكر أنّ (الخضر) نعت للسندس ، والسندس – في المعنى – راجع الى الثياب[٢٨].

ويذكر أن اسم الجنس قد يعامل معاملة المؤنث مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ ﴿ النحل /٦٨﴾ ، فعلى هذا يجوز رأيه .

إنّ ما ذهب إليه أبو علي من قبل على أنّ القراءة لا حمل فيها ؛ لأنّ فيها نوعاً من التوهم ، فالقراءة فيها سند ، والمعلوم من أن الإسناد يصل إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أعني : التوهم ، لذلك أولها ؛ إذ إنّ السندس عنده جمع سندسة ، أو أنها لما كانت للثياب صارت بمعنى الجمع .

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن خالويه إنما هو مأخوذ من رأي الفراء[٢٩] والزجاج جاء في معاني القرآن وإعرابه : ((ومن قرأ (خضرٍ) فهو من نعت السندس ، والسندس – في المعنى – راجع إلى الثياب))[٣٠].

ومن ذلك ما قيل عن القراءة بالجر في (المجيد) [٣١] ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ ﴿ البروج / ١٤-١٥﴾ .

قد وجه ابن خالويه هذه القراءة على أنّ الجر إنما هو ((وصفًا للعرش ومعنى المجيد : الرفيع ، ودليله قوله تعالى : ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ ﴿غافر/١٥﴾))[٣٢] .

ويبدو أن أخر الكلام ينقض أوله فـ (رفيع الدرجات) التي استشهد بها خبر عن الله لا عن عرشه ، بدليل تقديمها في غافر على ذي العرش ، أي : الله ، فكيف يكون العرش مجيدًا ؟

أما أبو علي فرأيه أوفق من الرأي الأول فمن جر ((فقال : (ذو العرش المجيد) فمن النحويين من جعله وصفًا لقوله : (ربّك) في ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ ﴿١٢﴾ ... وقول من قال من النحويين : إني لا أجعله صفة للعرش ؛ فإنّ من جر جعله وصفًا لـ(ربّك) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ ، فـإنّ قلت : إنه قد فصل بين الصفة والموصوف، فإن الفصل والاعتراض في هذا النحو لا يمتنع ؛ لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التسديد))[٣٣] .

فمفاده أن المجد لصاحب العرش لا للعرش ، لذا أنّ هذا الرأي- كما ذكر – أوفق من الرأي الأول ، إلا أن الذي يضعف رأي الفصل عنده هو ألاّ مسوغ لتغيير جهة التبعية مادام معنى المتبوع واحداً ، أي : الذات المقدسة ، فذو العرش المجيد هو الله ، فالفصل الذي قالوا بجوازه إنما يكون بما لا يصلح أن يكون متبوعاً لذلك التابع كما قالوا في آية الوضوء ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ﴾ ﴿ المائدة /٦﴾ .

في حين أن ذلك يصلح هنا فمعنى المتبوع واحد ، وإن تعدد لفظه مما يضعف قراءة الجر ، فهي إتباع على الجوار .

جاء في حجة القراءات : ((فإنّه جعله صفة للعرش ، وإنّه أجراه مجرى قوله: ﴿ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ ﴿ المؤمنون /١١٦﴾ . فوصف العرش بالكرم كما وصفه بالمجد))[٣٤] ، وهذا الرأي أوجه من غيره فعلى أن يكون صفة للعرش أوجه من أن يكون صفة لربك ، فهو أحسن توجيهًا .

وقد جمع مكي الرأيين قائلاً : ((جعلاه نعتًا لـ (العرش) ، وقيل : هو نعت لـ(ربِّك) في قوله : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ ﴾))[٣٥] .

وزاد على ما قيل أن ((معنى (المجيد) على قول ابن عباس : (الكريم) ، فإذا جعله نعتًا لـ(العرش) كان معنى(الكريم) الحسن ، كما قال ﴿ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ ﴿الشعراء /٧﴾ ، أي : حسن ، وإذا جعلته نعتًا لـ (ربِّك) كان معنى (الكريم) : ذو الكرم الكامل ، وقيل : معناه إذا جعلته نعتًا لـ (ربِّك) الكثير الخير ...))[٣٦].

ويتبين مما ذكر أنه لا يريد أن ينسب الكرم للعرش ، فالكرم المعروف المشهور، إنما هو لله فذكر هذه الدلالة القرآنية ، فتغيير جهة التبعية عنده تصاحبها أو يصاحبها تغيير لدلالة التابع بلحاظ سياق الآيات فيتضح من نصوص الموجهين أن الصناعة النحوية قد أدلت بدلوها في توجيهاتهم ، لذا غلبت في أغلب التخريجات على المعنى فضلاً عن أن سلامة المقولة النحوية هي الأخرى كان لها الحظ الأوفر فيما ذكروه .

ويمكن أن يقال إن : أبا علي في أغلب ما ذكر عنه أنه كان لا يؤمن بالحمل على الجوار مما اضطره إلى تأويل النصوص .

والظاهر أن للفاصلة أثراً في توجيه بعض النصوص كما في (خضر) و(الودود) وغيرها ؛ ذلك أن الكلمة الأخيرة موقوف عليها ، لذا ضاع الإعراب عنها فاجتهد في تحريكها .

ويمكن أن يقال : إن ثمة قراءات ذُكرت في البحث إنما هي محمولة على التوهم، وهذا التوهم جاء من القارئ وإن لم يصرح بعض الموجهين بذلك ، وهذا ما تبين من كلام أبي علي عند توجيه قراءة (خضرٍ) و(حورٍ)ومما يد على ذلك هو المشابهة الصوتية ، فـ(خضرٍ) و(حورٍ) على سبيل المثال وقعتا بين مجرور أو مجرورين مما يوهم القارئ أنهما مجرورتان ، لأن الانتقال من الكسر إلى الضم فيه

ثقل[٣٧] والضمة – بحسب ما يذكر الفراء – فيها مؤونة على اللسان[٣٨]

الخاتمة

١- واضح أن الموجهين ذكروا ما قاله سيبويه ومن جاء بعده من أمثلة صناعية إلا أن الفرق بينهم أنهم استغنوا عن تلك الأمثلة بالقراءات ، فطبقوا ما في تلك الأمثلة

من قواعد على القراءات ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التحرج من النصوص القرآنية .

٢- كانت الرؤى واضحة عما قيل عن الحمل على الجوار ، فتبين أن أبا علي لا يؤمن به وهذا ما لمسه الباحث الأمر الذي جعله ينأى عنه ليدخله في التأويل تارة أو حملة المعنى تارة أخرى .

٣- تبين أن للفاصلة أثراً في توجيه بعض النصوص كما في (خضر) و (الودود) فالكلمة الأخيرة موقوف عليها لذا ضاع الإعراب عنها فاجتهد في تحريكها.

٤- يمكن أن يقال : إن ثمة قراءات قيلت في البحث إنما هي محمولة على التوهم.

Abstract

This research has deal with antecedent in Al-Hija Books at seven readings whereas the researcher has compared with these books searching on this phenomena which he found in their Books so that the researcher has tried to connect between what has this syntax basic stated , and what these books have been mentioned due to be these books have deal with what was existed in the tradition applied on the koranic readings , the researcher has tried to present what the instructors said , especially what Abu Ali has mentioned who never believe of the antecedent throughout what the instructors said at the texts , something which made him left this matter by relied on the texts interpretation or charging it on meaning ...etc.

هوامش البحث

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم : ٢٥١ ، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، عبد الفتاح حسن البجة : ١٩٦ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون : التهانوي : ٥٥٦/١ .

(٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي : ٥٨ .

(٤) ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، عبد الفتاح الحموز : ٩ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه : ٦٧/١ .

(١) ينظر: المنصف : ٢/٢ .

(٢) ينظر: الخصائص : ٢١٨/٣ -٢٢٠ .

- سيتبين أن أبا علي كان لا يؤمن بالحمل على الجوار بل جعله من الحمل على المعنى تارة أو التأويل تارة أخرى.

(١) ينظر : الاكتفاء في القراءات السبع المذكورة : ١٦٨ .

(٢) الحجة في القراءات السبع : ٢٠٠ ، وينظر :إعراب القراءات : ٣٢٠/١ .

(٣) الحجة للقراء السبعة : ٧/٥ .

(١) صحيح البخاري : ١٥٢/٢ .

(٢) حجة القراءات : ٣٦٩ .

(١) حجة القراءات : ٣٦٩ .

(٢) الكشف عن وجود القراءات : ١١٩/٢ .

(٣) كتاب سيبويه : ٧٤/١ وينظر : إعراب القرآن : ٤٥٨ ، وفيه أن الحكاية عن المبرد .

(٤) المقتضب : ٧٣/٣ .

(١) الحجة في القراءات السبع : ٣٤٠ .

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٢٥٧/٦ .

(١) ينظر : حجة القراءات : ٦٩٥ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات : ٢ / ٣٠٤ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٥١/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٤/٢ .

(١) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٥٧٩/٢ .

(٢) الحجة في القراءات السبع : ٣٥٩ .

(٣) الحجة للقراء السبعة : ٣٥٧/٦ ، وينظر : حجة القراءات : ٧٤٠ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات :٣٥٥/٢ .

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ٣٥٥/٢ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٢٥/٢ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات: ٣٥٥/٢ وينظر : التفسير البسيط : ٥/٢٣ .

(٣) ينظر : معاني القراءات : ١١٠/٣ ، وينظر : النكت في القرآن : ٦٩٧/٢ ، والكشاف : ٦٧٤/٤ .

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢١٩/٣ .

(٢) معاني القران وإعرابه : ٢٠٤/٥ .

(٣) التبصرة في القراءات السبع : ٧٢٣ .

(٤) الحجة في القراءات السبع : ٦٦٧ ، وينظر : إعراب القراءات : ٤٥٧/٢ .

(١) الحجة للقراء السبعة : ٦/ ٣٩٣ – ٣٩٥ .

(٢) حجة القراءات : ٧٥٧ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ٢٦٩ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٤٧/٢ – ٣٤٨.

(١) الكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ٢٦٩ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٤٧/٢ – ٣٤٨.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ابن قتيبة : ٣٢٩ .

(٣) ينظر: معاني القرآن : ١٣/٢ .

قائمة المصادر والمراجع

١. اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ) ، تح : شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٧م.

٢. أدب الكاتب ، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، د.ط ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٣. إعراب القراءات السبع وعللها : ابو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تح : د . عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .

٤. إعراب القرآن : أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥ م .

٥. الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة : أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت ٤٥٥هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامي ، دار نينوي للنشر والتوزيع ، ط١ ، سوريا ، ٢٠٠٥م .

٦. التبصرة في القراءات السبع : مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تح : محمد غوث الندوي ، الدار السلفية ، ط٢ ، الهند ، ١٩٨٢م .

٧. التفسير البسيط : أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تح : محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الأسلامية ، د.ط ، الرياض ، ١٤٣٠ هـ .
٨. الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .
٩. حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (ت في حدود ٤٠٣هـ) ، تح : سعيد الافغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، بيروت ، ١٩٩٧م.
١٠. الحجة للقراء السبعة : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح : بدر الدين قهوجي ، ورفيقه ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٤م.
١١. الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد ، ط١ ، الرياض ، ١٩٨٥ م .
١٢. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين : د. عبد الفتاح حسن البجة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ط ، الأردن ، د.ت .
١٣. كتاب سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط١ ، بيروت ، د.ت .
١٤. كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي التهانوي (ت: في القرن الثاني عشر الهجري) ، تح: علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦م .
١٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل : محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق مهدي ، دار إحياء التراث العربي ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
١٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن ابي طالب ، تح : د. محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، د.ط ، دمشق ، ١٩٧٤م.
١٧. مشكل إعراب القرآن : مكي بن ابي طالب ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للنشر والتوزيع ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٣.
١٨. معاني القراءات : محمد بن احمد الازهري (ت ٣٧٠هـ) ، تح : عبد مصطفى درويش ورفيقه ، دار المعارف ، ط١ ، مصر ، ١٩٩٣م.

١٩. معاني القرآن : يحيى بن زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح : محمد علي النجار ورفيقاه ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، د. ط ، مصر ، ٢٠٠١م.
٢٠. معاني القرآن وإعرابه : ابراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، د.ط ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
٢١. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
٢٢. المقتضب : محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، د.ت .
٢٣. النكت في القرآن : المجاشعي ، تح : ابراهيم الحاج علي ، مكتبة الرشد ، د.ط ، الرياض ، د.ت .